بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدا والصلوة والسلام على نبيه وآله وبعد
فيقول العفير محمد امين بن مولانا جعفر زاده الكرمي سبحانه بالفلاح والسعادة
لما استخرت رسالة الفرائض للمولى الوشنهوي عملت بموجبها رسالة
تظهر مخفياتها وتزيد على بها بفوائد اخرى وبشرح اشكالاته وسميتها
الناظرين اليها وتسهيل الفرائض للراغبين فيها ورتبتها على مقدمة
بابا الى يوم القيمة غير منفك عن بلاء الا بالطلبة بالبسملة والبركة
عليك توكلنا ومن يتوكل على الله فان الله عزيز حكيم قال النبي عليه السلام
تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم قال عليه السلام اول
علم ينزع من امتي وينسى فهو علم الفرائض اعلم ان الفرائض علم بحث فيه
عن احوال قسمة التركة بين الورثة والفرض سهم مقدر شرعي منها
يوصل اليه وكثيرا ما يطلق على غير موضوعه الفريضة المذكورة والتركة
ما بقي بعد اثبات مال صاحبها عما تعلق حق الغير به فلم يبق بعد الموت الا ما
جعله رهنا مثلا لا يجوز ذلك تركة لتعلق حق الدائن بعين الراهن وابتدأ
منه بالتجهيز والتكفين بل بقضي منه دينه اولا فان فضل شيء بدأ منه بالتجهيز
والتكفين فصل بدأ من التركة بالتجهيز والتكفين وسطا باعتبار العدد
والقيمة ثم قضاء الديون من جميع ما بقي ثم تنفيذ الوصايا من الثلث الباقية
ثم قسمة التركة بين الورثة وهم ستة اصناف ذوو السهام وهم الذين لهم
سهام مقدرة وليسوا ايضا اصحاب الفرائض والعصبات وهم يستحقون
جميع المال بالجهة واحدة اذا انفردوا عن اصحاب الفرائض فان ما بقي اذا اجتمعوا
وذوي الارحام وهم الذين ليس لهم قرابة الا بالميت سوى الصحابة فرض وعصوبة ثم
مولى الموالاة وهو الذي قال له المجهول انت مولاي ترثني اذا مت وتعقل عني اذا جنيت فقبله وتكفل وتم يرجح الثاني اذا كان الاخ ايضا

النسب وقال الاول مثل ذلك وقبل الاول وورث كل منهما عند صاحبه ثم
بعضهم لم يشترط علم المجهول بالنسب بناء على الموالات وهو المختار والمقول
بالنسب على الغير وهو شخص مجهول النسب اقر له آخر بالنسب على الغير اي على
المقر فان قال انت اخي وقبل فان المقر حمل نسب ذلك المجهول على ابيه
او على جده ويثبت ذلك الاقرار اذا كان المجهول بحيث لم يثبت نسبه الا بالمجهول
ذلك الغير اي ذلك الاقرار بان لم يصدقه ابوه او جده واذا ثبت المقر
على اقراره اما اذا اقر نسب المجهول على نفسه اي على المقر واشتمل اقراره
على شرائط صحته كما قال لغلام مجهول النسب يولد مثله مثلي انا ابي وهذا
الغلام ابني ثبت نسبه ويندرج بهذا بين ورثته وكذا اذا ثبت النسب
الغير بان صدقه ابوه او جده يثبت المجهول انا لهم او دعاه له ويندرج بهذا بين
ورثة وامالو رجع المقر عن اقراره فلا يعتد به فيما ثبت به ارث
اصلا والموصى له جاز ويعطى للثلث فان تقدم على الورثة فما زاد على الثلث
ومن تأخر عنهم فالزيادة فان وجد احد من المذكورين غير الزوج والزوجة
يعطى له الزيادة وان لم يوجد احد منهم اصلا او انا الزوج والزوجة يعطى له
الزيادة فان بقي شيء يوضع المال في بيت المال فصل ابتدأ باصحاب
الفرائض فان بقي شيء اعلم يوجد بدأ بالعصبات النسب ثم بالعصبة
السببية وهو المعتق فذكر اكان او مؤنثا ثم بعصبة المعتق المذكور النسبية
وهو العصبة بنفسه ثم بعصبة السببية كذلك وهو المعتق المعتق ثم
بالترتيب على ذوي الفروض النسبية بعد حقوقهم ثم بذوي الارحام ثم بمولى
الموالاة ثم المقر له بالنسب على الغير ثم بالموصى له جاز وعلى الثلث
فان لم يوجد احد من هؤلاء المذكورين يوضع المال في بيت المال وكذا
اذا لم يوجد الا الزوج والزوجة يوضع الباقي منه في بيت المال والموصى له بالزيادة
ان بقي شيء وهو كل مال يوضع عند الامير ليصرفه الى المصالح المسلمين

بالاولاد من جهة كانت وارثة كانت الاولى او بجهة واحدة او مختلفة
وهي ان الاولى من الابوين عند وجود الاب او الجد الذي هو واسطة لها
بجهة بنوة وحاجبة للبعد لان الابنات والاعتبار لقوة قرابة الجهة عند
ابي يوسف خلافا لمحمد فانه عنده من ذات الوالدين بمنزلة جدتين وذات
الاب قرابات بمنزلة ثلث جدات وهكذا فاذا كانت جدة ذات قرابة واحدة
كام ام الاب واخرى ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي ابنة ام
ابي الاب بهذه الصورة [illegible] فالسدس بينهما انصافا
باعتبار الاجداد عند ابي يوسف [illegible] وعند محمد اثلاثا باعتبار الجهات
ثلث لذات قرابة واحدة وثلثان [illegible] لذات قرابتين قبل نزول
الجدة حنيفة ومالك والشافعي كقول ابي يوسف **فصل** الزوج له
حالان الربع مع الولد او ولد الابن وان سفل والنصف عند عدمهما
فصل الزوجة لها حالان ايضا الثمن مع الولد او ولد الابن
وان سفل والربع عند عدمهما واحدة كانت او اكثر **فصل**
الاخت لاب وام لها خمس حالات النصف للواحدة والثلثان للاثنتين
فصاعدا والعصوبة بالاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين والعصوبة
مع البنت او بنت الابن وان سفلت في الباقي نصيبها وسيجيء
احكامه في الفصل الآخر اعلم ان من عداهم انما سبب العصوبة
ان كان عصبة يعلم في الباد كقولنا بالاخ وان لم يكن عصبة بنفسه
فيه كقولنا مع البنت فلا تغفل **فصل** الاخت لاب لها
سبع احوال النصف للواحدة والثلثان للاثنتين فصاعدا عند عدم
الاخت لاب وام والسدس مع الاخت الواحدة لها والعصوبة بالاخ
لاب للذكر مثل حظ الانثيين ومع البنت وبنت الابن وان سفلت
في الباقي والحرمان مع الاختين لاب وام بيان ذلك ان حق الاخوات

سواء كانت لابوين او لاب فقط اذا كان فرض واحدة النصف فان اجتمعت
الاخت لاب مع الاخت الواحدة لابوين فان تأخذ النصف لفرضها
وتأخذ الاخت لاب واحدة كانت او اكثر السدس تكملة للثلثين وان
اجتمعت مع الاختين لاب وام فانما تأخذ ان السدس لكونه لفرضها
فلا يبقى للاخت لاب شيء من الاخوات فلا ترث مع الاختين لابوين الا ان
كان معهن اخ لاب فيعصبهن فانه اذا اجتمع من حق الاختين لابوين للذكر مثل
حظ الانثيين حق ان لم توجد جدة او بنت ابن او ان وجد العاصب بنفسه
بالاخت لابوين اذا صارت عصبة مع احدهما كما سبق وبنو الاعيان
وهم الاخوة والاخوات لاب وام وبنو العلات وهم الاخوة والاخوات لاب
كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل والاب وبالجد الصحيح
وان علا عند ابي حنيفة وبنو العلات يسقطون بالاخ لاب وام
ايضا وبالاخ لها اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن
فصل اولاد ام وهم الاخوة والاخوات لام لها ثلث احوال
الواحد والاثنان فصاعدا ذكورهم واناثهم سواء
في الفريضة ويسقطون بالولد وولد الابن وان سفل وبالاب والجد
بالاتفاق لكنهم لا يسقطون بهؤلاء عن الاعيان وهم الذين انما لو ترك زوجا
واما واختين لام واخوة لابوين فللاخوة لام الثلث ولا شيء للاخوة لابوين
لانهم عصبات لم يبق لهم شيء **فصل** في العصبات وهي
على ثلث عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره واعلم ان العصبة
بنفسه فكل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت انثى وهم اصناف اربعة
اولهم بالمبدإ الاصل الاول وهو جزء الميت وهو الابن ثم ابن
الابن وان سفل ثم الاصل الثاني وهو اصله وهو الاب ثم الجد ابو الاب
وان علا ثم الاصل الثالث وهو جزء ابيه وهو الاخ لاب وام ثم الاخ

لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفل ثم النصف الرابع وهو جد جده
الغريب وهو العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم
لاب وان سفل ثم النصف الخامس وهو جد جده البعيد وهم عم اب
الميت لاب وام ثم عم ابيه لاب ثم ابن عم ابيه لاب وام ثم عم ابيه لاب وان
سفل ثم السادس وهو جد جده جده الابعد وهم عم جد الميت وابنه على
الترتيب المذكور وهكذا ما فوق فيقدم الاقرب فالاقرب كما علم من الترتيب المذكور فيقدم
النصف الاول على الثاني لان جزء الميت اقرب اصلا وان علا على ان الست
الى آخر الاصناف ويقدم من افراد كل صنف من هو اقرب فاخ لاب وام يكون
لاب فقط فيقدم على ابن اخ لاب وام كما لا يخفى وقس على هذا ابدا ما
فاذا استووا في القرب بان تعددت الجهة كما علم من الترتيب المذكور ايضا
واما العصبة غير فكل انثى صارت عصبة باخيها او قسيم ربع نساء ابن
وبنت الابن والاخت لاب وام واخت لاب بصرن عصبة باخوتهن للذكر
مثل حظ الانثيين كما ذكر في احوالهن على ان الاخ اذا كان مع ذوي
الارحام واخوها عصبة لا تصير عصبة باخيها كما علم والله اعلم
فكل ذكر انثى صارت عصبة مع اخته اخوى وهي شقيقة او لاب وام
والاخت لاب تصير ان عصبة مع البنت او بنت الابن وتحجب كل من الاختين
الاخيتين اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن الاخ او ابن اخ لاخوة
لاب الدرجة الاولى تحجب اذا صارت عصبة مع احد هاتين العصبتين ايضا
لقوة القرابة فظهر ان الترجيح بالقوة والقرابة لا يختص بالعصبة بنفسه
فصل في العصبة النسبية اخوا العصبات مولى العتاقة وهو المعتق
ذكرا كان او انثى ثم عصبة المذكور من النسبة وهو العصبة بنفسه ثم
عصبة النسبة مطلقا وهو معتق المعتق ثم عصبة معتق المعتق على الترتيب
والنسبة مثل ما ذكرنا وهكذا الى ما فوق ثم معتق اب الميت ثم عصبة المذكور

بالنسبة ثم عصبة النسبة مطلقا وهو معتق معتق الاب ثم عصبة معتق
معتق الاب على الترتيب والنسبة مثل ما ذكر وهكذا الى ما فوق وان اجتمع معتق
معتق الميت ومعتق ابيه فيرث الاول معتق وارث معتق ابيه وكذا ان اجتمع
معتق معتق الميت ومعتق ابيه فيرث الاول معتق وارث معتق ابيه على ما فاد
الترتيب المذكور كذا نقل عن بعض شروح الهداية لسراجية مختصر الصغير ثم معتق
ام الميت ثم عصبة على التفصيل المذكور كما ذكر مقدم على الرد وذوي الارحام
اعلم انه يصح الولاء من شرط ثبوت الولاء على المولى ان لا يكون له جهة الاصل
بمعنى ان لا يكون رقيقه وهو اصلها رقيق او كان جهة الاصل فلا ولاء
لاحد الا على ولد ها او ان كان الاب معتقا اما لو كان الابوان عتيقين فولاء ولدها
لهما الاب والعصبات ذلك كما عرف وكذا لو كان الام امة اعتقها احد والاب
عبد تزوجها باذن مولاه فولاء الولد لمولى الام وعصباته فلو مات العبد
اعتق مولاه عن ذلك العبد ولاء ولده بسبب ذلك الاعتاق من جانب امه
الام الى جانب مولاه وانما خص ان المذكور من العصبة النسبية المعتق لان
وارثه عصبة المعتق ليس الا باب الولاء كولاية المعتق والمرأة لا ترث بالولاء
الا من اعتقها او من كاتبها او عتق عتيقها او من كاتبها او مكاتب مكاتبها
او دبرها او مدبر مدبرها او ولد معتقها او ولد عتيقها او من ولد ولد
ذلك الولد اليها معتقها او معتق عتيقها اعلم ان من وارثه المولى من
مدبره وخصه لان العبد عالم يعتق لا يكون له مال فلا يتصور ان يرثه والمدبر
لا يعتق الا بعد موت المولى كما علم اذا ارتد العياذ بالله ولحق بدار
الحرب وحكم الحاكم بلحوقه كما مر بيانه حكما بعتق مدبره وام ولده فاذا اسلم
ورجع الى دار الاسلام لا يعود المدبر وام الولد الى الرق فاذا مات المدبر
حينئذ فبعد موت مولاه والمختلف عصبة نسبية فيرثه مولاه فان كان له
اشترى المدبر هذه الصورة بعد حكم الحاكم بلحاق مولاه عبدا آخر مدبرا ثم مات

المدبر الاول عاد الولاء اليه ثابتا الى دار الاسلام اما قبل موت المدبر الاول او
بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبة نسبية له وقال المدبر الاول فيراثه
لمولى المدبر الاول وتمام تفصيل بحث الولاء في الكتب البسوطة اعلم
ان لفظ العتيق ايضا وقع في هذا الفصل فهو بمعنى المعتوق وهو عم من الذكر
والمؤنث الا ما وقع في قولنا وان كان الاب معتقا في قولنا معتقها او عتيق
عتيقها فانه هذه الثلثة على صيغة المفعول ويختص بالذكر وتعصيب هذا المقام
اطنبت في الكلام فصل من ملك ذا رحم محرم عتق عليه وبكون
ولاؤه له فلو اشترت احدى البنتين ابا ابيها ثم مات ولم يخلف سواها فان
شاءت ابقاها بالزوجية وان شاءت اعتقته بالولاء فصل اذا اجتمع عدد
من العصبات في درجة واحدة فقسم المال على عددهم وسهم على عدد آبائهم فلو ترك
ابن ابن اخ لاب وفقسمة بين اخ واخ لاب فالمال بينهم على ستة اسهم لاحد ابني
فصل في الحجب هو منع شخص مخصوص عن ميراثه كله او بعضه لوجود شخص
آخر فهو على نوعين حجب نقصان وهو حجب عن بعض سهامه الاكثر الى الاقل كحجب
بعض الزوج والزوجة والام وبنت الابن والاب كما مر بيانه وحجب
حرمان وهو ان يحجب عن الميراث بالكلية والاصل فيه ان نقول كل من
فرضه في قرآن فرضي لا يحجب اصلا وهم الاب والام والزوج والزوجة والبنت
وابنة الابن وفرضي يرثون بحال ويحجبون الاخوة وهم ما عدا هم من الورثة والعلوم
بالرفع وغيره من المذكورات فيحكم بان لا يحجب غيره لا حجب حرمان ولا حجب
نقصان بخلاف المحجوب بحجب الحرمان فانه يحجب غيره كما يحجب فصل
في الخارج الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى نوعان الاول النصف
وهو الربع وهو الثمن وهو الثلثان وهو الثلث وهو السدس وتخارجها
ستة اسباتها كالربع من اربعة وابنتين من ثلثة وكالسدس فانه النصف
فان مخرجه اثنان فيقسم الفرائض من ستة اصول من اثنين وثلثة

واربعة وستة وثمانية واثنى عشر واربعة وعشرين فان كان الفرض الذي في
المسئلة من نوع واحد فان كان ذلك الفرض صنفا واحدا بان كان فاصلها
من مخرج الكسر الداخل او ماثلته كما مر في المسئلة الاولى والثانية
مثلا فاصلها من ستة الذي هو مخرج السدس وان كان في المسئلة فرضان
او اكثر من نوعين فان كان الخليط مع كل النوع الثاني او بعضه النصف من
النوع الاول كما في المسئلة الرابعة من اثني عشر الا
مسئلة زوجة وابوين فانهم جعلوها من اربعة وان كان الخليط فاربعة
وعشرين وان كان الخليط كل من النوع الثاني او بعضه اكثر من النصف الواحد
من النوع الاول فيضرب احد خطوط الكسر الداخل فصل في العول وهو ان
يزاد على مخرج المسئلة بقدر ما جاز ان ازاد اصناف الفرض اعلم ان جميع
الفارض سبعة كما مر منها لا تعول اصلا وهي الاثنان والثلثة والاربعة
والثمانية وثلثتها تعول اما فالعشرة وتراها وشفعها واما اثنا عشر
فالسبعة عشر وتراها وشفعها واما اربعة وعشرون فالسبعة وعشرين
وهواها واحدى المسئلة المنبرية وهي امرأة وابنتان وابوان فصل
في مسائل من الحساب يحتاج الى معرفتها في تصحيح المسائل اعلم ان وفق
العدد بان كان نصفا او ثلثا او ربعا فيها فان كسرته والا فان وافق
الاقل الاكثر فتداخل وهو ان يفنى الاقل الاكثر مرتين
او اكثر ايضا من الاكثر مرتين كاثنين واربعة بخلاف ثلثة وثمانية وان
لم يفن الاقل الاكثر فان وافق احدهما عدد الذي فيها توافق كعشرة وثمانية
يضربها الاربعة وان افناها الواحد وهو العدد الذي فيها تباين كثلثة
وعشرة وطريق معرفة الاخيرة ان يلقى من الاكثر مقدار الاقل من
الجانبين مرارا فان انفقا على واحد فيها تباين فان انفقا على عدد
فيها توافق بكسر الذي ذلك العدد ومخرجه فان انفقا على واحد

فيها التوافق بالنصف وان انقضاء الثلث وفيها التوافق بالثلث
وهكذا الى العشرة واما فيما دونها فان انقضاء احد عشر فيها التوافق
بالجزء من احد عشر والى اثني عشر فيها التوافق بجزء من اثني عشر وهكذا
الى ما لا نهاية له اعلم ان الكسور التسعة سواء كان كانت موحدة وهي النصف
والثلث او العشر او مضافة بعضها الى بعض كنصف السدس وسدس
النصف وثلث الخمس وخمس الثلث او مكررة كالنصفين والثلثين
وثلثة اثلاث النصف تسمى بالكسور المنطقة وما عدا هذه الكسور من احد
عشر وجزء من اثني عشر الى غير ذلك بالكسور الاصم وقد يكون التعبير عن بعض
الكسور الاصم بعض من الكسور المنطقة المضافة فيقال جزء من اثني عشر
نصف السدس او سدس النصف وجزء من خمس عشر ثلث الخمس وخمس الثلث
وقد لا يكون ذلك بل بعضها كجزء من احد عشر وجزء من ثلثة عشر وما اوفق له في
فصل في التصحيح وهو اخذ السهام من اقل عدد لا يقع في ذلك على احد
من الورثة وقد يطلق على الخارج المصحح وهو ذلك العدد وكلا المعنيين يصطلح
عليه الفقهاء كذا قيل وذلك بتعريف يعني ازالة الكسر وهذا اخص العلم
انه يحتاج اليه في تصحيح المسائل السبعة الاولى الثلثة منها بين السهام والورثة واربعة
منها بين الورثة والورثة فتنظر بين السهام والورثة الى ثلثة احوال لانه اما
ان استقام سهام كل من يحجبها عليهم بان كان فلا حاجة الى التصحيح كالموجود بين
اعلم ان الاستقامة اما ان يكون بين السهام والورثة موافقة كالاربعة
مع ثلثة المسئلة واما ان يكون بينهما تداخل بان يعد عدد السهام على عدد الورثة
كالثلثة بالستة منها واما ان لم يستقم فاما ان يكون على واحدة واكثر
فان كان الاول فان كان بين سهام كل وارث وسهام موافقة فيضرب وفق عدد
رؤوسهم في اصل المسئلة كالموجود بين ستة وعشرين واربعة عشر اذا كان بين السهام
والورثة تداخل فان كان سهام الاكثر تداخل المسئلة فالاستقامة كالموجود بين

وان كان عدد رؤوس الكثر تداخل في الموافقة فيضرب وفق عدد الورثة في اصل المسئلة
عدد السهام كالموجود بين ثمانية عشر في ثلث المسئلة فالمبلغ ستة وخمسون وبين
سهام الورثة الى الاربعة توافق بالربع فيضرب وفق عدد رؤوسهم واحد وعشرون في
اصل المسئلة فالمبلغ ثلثمائة واربعة وستون وبين سهام الورثة توافق بالنصف
فيضرب نصف عدد الورثة في المبلغ فالمبلغ ثلثمائة واثنان وتسعون وهو
حاصل المسئلة هذا هو الاصول السبعة التي منها يتم التصحيح وقد يكون تصحيح
المسئلة من غير هذه الاصول وذلك بان يكون بين سهام الورثة وعدد رؤوسهم
توافق او تباين فان كان توافق فاضرب وفق عدد الورثة في اصل المسئلة
ثم اضرب الحاصل في عدد رؤوسهم وان كان بين سهامهم وعدد رؤوسهم مباينة فاضرب كل عدد رؤوس
كل فريق في جملة ذلك الفريق من السهام وان كان الكسر على اكثر من طائفة واحدة فان كان
بين سهام الطائفة التي وقع عليها الكسر وبين عدد رؤوسهم مباينة فاضرب جميع عدد
رؤوسهم وان كان بينهما موافقة فاضرب وفق عدد رؤوسهم في الطائفة الثانية
الذي كان الكسر واقعا فيه اكثر من السهام كما عرفت ثم انظر بين الحاصل
من الضرب وبين الطائفة الثالثة التي وقع عليها الكسر وهي عدد رؤوسهم
وان كان بينهما موافقة فاضرب وفق عدد رؤوسهم في الطائفة الثالثة
الذي كان الكسر واقعا فيه اكثر من السهام كما عرفت ثم انظر بين الحاصل
من الضرب وبين الطائفة الرابعة التي وقع عليها الكسر وهي عدد رؤوسهم
وان كان بينهما موافقة فاضرب وفق عدد رؤوسهم في الطائفة الرابعة
الذي كان الكسر واقعا فيه اكثر من السهام كما عرفت ثم انظر بين الحاصل
من الضرب وبين اصل المسئلة فان كان بينهما توافق فاضرب وفق عدد
رؤوسهم في اصل المسئلة كالموجود بين ستة وعشرين واربعة عشر اذا كان بين السهام
والورثة تداخل فان كان سهام الاكثر تداخل المسئلة فالاستقامة كالموجود بين

الماخوذة تباينا فيضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع ثم ما اجتمع في اصل المسئلة كما مر آنفا وستة وثلاثون وعشرين وسبعة اعلم فيبلغ المبلغ الحاصل من ضرب احد الاعداد المتباينة في الآخر يكون مباينا للعدد المباين لها بالضرورة او لانه لم يقع هيهنا التردد المذكور في التوافق وقيل ايضا قد علم بالضرورة او من انكسار السهام لا يقع على اكثر من اربع طوائف والتوافق والتباين ينظر الى الاحوال الاربعة فيما عدا رؤس الزوجات الاستقامة من سهامهن في جميع تلك المسئلة فصل واذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة فيما صار في اصل المسئلة فالحاصل من هذا الضرب نصيب ذلك الفريق واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الفريق فانسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم متفاوتا او متفاوتا عدد رؤس غيرهم ثم اعط بمثل ذلك النسبة من الضرب في اصل المسئلة لكل واحد من آحاد ذلك الفريق فاذا كان سهام فريق ثلثة مثلا وعدد رؤسهم ثمانية فسهام ثلثة اثمان عدد رؤسهم فبعط لكل واحد منهم ثلثة اثمان المضروب فاذا كان المضروب عشرة فلكل واحد ستة فصل في الخارج وهو اربعة اصناف الورثة على اخراج بعضهم من الميراث بشيء معلوم من التركة فبصحح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اصلح سهامه من التصحيح ثم اقسم ما بقي من التركة بعد اخراج ذلك المصلح على سهام باقي الورثة من التصحيح كزوج وام وعم فصالح الزوج عن نصيبه الثلثة على ثلثة من الدراهم فزوجة وخرج من البين فجعل من ستة وبقي سهام الزوج وبقي ثلثة وقسم عدد الدراهم من التركة بين الام والعم على سهامهما يصح

فثلثة للام وثلث للعم ولو فرض انصالح العم على ثلثة معلوم من التركة وخرج من البين فاجعل المسئلة ايضا من ستة فاطرح سهام العم وهي ثلثة فاجعل ما بقي من التركة خمسة فزوج وثلثة انحاس وللام خمسة وعليك بمعرفة العمل عند مصالحة الام واذا وقع الكسر على ما فوق الورثة فالمضروب فيه لاجل التصحيح هو سهام الباقين فقط فلو كان اربعة اعمام عند المصالحة الزوج في المسئلة المذكورة فبضرب جميع عدد رؤس الاعمام في الثلث فالمبلغ هو سهام الباقين فصل في الرد وهو العمل اذا زاد المخرج على حاصل من المفروض ولم توجد عصبة يرد الزائد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم دون السببية وهي الزوج والزوجة وانواع المسائل الرد بة اربعة لانه اما ان لا يكون في المسئلة من لا يرد عليه او يكون واما ما كان فيرد عليه اما صنف واحد او اكثر فقولنا ان لم يكن في المسئلة من لا يرد عليه فاما ان يرد صنفا واحدا كعمل المسئلة من عدد رؤسهم كبنت بن بعمل من اثنين والحاجة الى التصحيح في هذا النوع في شيء من صوره وان كان صنفين او اكثر بعمل المسئلة من سهامهم كجدة واخت لام بعمل من اثنين فقد يحتاج الى التصحيح في هذا النوع بعد عمل الرد كجدتين و ثلث اخوات بعمل المسئلة من ثلث فوقع الكسر على اثنين لكن اصل المسئلة الذي يضرب فيه لاجل التصحيح في المسئلة الرد بة هو العدد الذي ثبت بعد عمل الرد وهذا العدد في هذا النوع هو عدد سهام من يرد عليه وفي الانواع الآتية هو اقل مخارج فرض من لا يرد عليه الا في القسم الاخير صنع الاخير وسيجيء بيانه وان كان في المسئلة من لا يرد عليه فاما ان يكون من يرد عليه صنفا واحدا او اكثر فان كان الاول يعطى فرض من لا يرد عليه من اقل مخارجه وتجعل الباقي على عدد رؤس من يرد عليه فتنظر بين هذا الباقي وبين عدد رؤس من يرد عليه الى ثلثة احوال لانه اما ان يستقيم او لا فان استقام فلا حاجة الى الضرب كذا قالوا واقول هذا اذا لم ينكسر فرض من لا يرد عليه ايضا كزوج وثلث بنات واما ان انكسر كزوجتين وسبع

بنات يحتاج الى التصحيح وان لم يستقم انتباع على عدد رؤس من يرد عليه فانظر كم
بينها موافقة بضرب وفق عدد رؤسهم من اقل مخارج فرض من لا يرد عليه فالبلغ
تصح منه المسئلة كزوج وست بنات والموافقة هنا لا يكون الا بالمد اخذ المرد ودة
الى الموافقة بجزء الرؤس كثمن من التسهام كما عرفت اقول هذا الذى ذكره
من ضرب وفق عدد الرؤس اذا لم ينكسر فرض من لا يرد عليه كما في المثال المذكور
واما اذا انكسر فرضه عليه بجزء انكسر عليها طائفتين وقد عرفت ما في التصحيح
كيفية التصحيح فحينئذ اذا كان انكسر على اكثر من طائفة واحدة كثمن زوجات
واربع عشر بنات وام كان من يرد انتباع عدد رؤسهم مباينة فيضرب جميع
عدد رؤسهم مباينة فيضرب جميع عدد رؤسهم من اقل المخارج فالبلغ تصح
منه المسئلة كزوج وخمس بنات كذا قالوا واقول هذا اذا لم ينكسر
فرض من لا يرد عليه كما في المثال المذكور واما اذا انكسر كزوجين وخمس
بنات بجزء انكسر على طائفتين وقد عرفت كيفية تصحيحها فيما التصحيح و
ان كان من يرد عليه اكثر من النصف الواحد فينطبق ايضا فرض من لا يرد من
اقل مخارجه وبقسيم انتباع على مسئلة من يرد عليه منوالها عمل لا يرد عليه
فاذا لم يستقم انتباع على مسئلة من يرد عليه او لا يستقيم فانظر كم الاول
فان كان مسئلة من يرد عليه حاليا نافيها من انكسر فلا حاجة الى التقرير
اصلا لان جزء تقسيم مسئلتهم عليهم وان جزء تقسيم انتباع على مسئلتهم
كزوجة وجدة واختين لام كذا قالوا واقول هذا اذا لم ينكسر ايضا فرض
من لا يرد عليه واما اذا انكسر فيحتاج الى التضريب والتصحيح لاجل هذا
الانكسار كزوجتين وجدة واختين لام واما اذا كانت مسئلة من يرد
عليه ذا كسر فيحتاج الى التضريب لاجل تقسيم مسئلتهم عليهم كزوجة واربع
جدات وست اخوات كذا قالوا واقول ان لم ينكسر فرض من لا يرد
عليه فالامر ظاهر كالمثال المذكور واما اذا انكسر ايضا بجزء كسر

بسم

بسم ومسئلة من يرد عليه يصح بتصحيح واحد كزوجتين وخمس جدات
وست اخوات ام فوقع الكسر فيها هذا امثال ما ذكرنا من الطوائف واما كان الكسر
اعني اذا لم يستقم انتباع على مسئلة من يرد عليه فلا يخلو اما ان يكون بين انتباع ومسئلة
من يرد عليه الا المباينة بكسر المسئلة او فيضرب جميع مسئلة من يرد عليه في تصحيح
فرض من لا يرد عليه فالبلغ تعطى منه نصيب الواحد من فريق من يرد عليه وفريق
من لا يرد عليه كزوجة واربع بنات وسبع جدات وهذا اضرب قبل الرد لا عمل
التصحيح البلغ الحاصل منه اصل المسئلة الذى يضرب فيه لاجل التصحيح
ان احتيج اليه واذا عرفت ان نصيب كل فريق من هذا البلغ فاضرب
سهام من لا يرد عليه من اقل مخارجه في مسئلة من يرد عليه فالحاصل نصيب
من لا يرد عليه من البلغ واضرب سهام كل فريق ممن يرد عليه من مسئلتهم فما
بلغ من مخرج من يرد عليه فالحاصل نصيب ذلك الواحد من ذلك الفريق من البلغ
ثم اعلم انه اذا كان نصيب من لا يرد عليه من كل فريق من يرد عليه في البلغ
المذكور مستقيما عليهم كما في المثال المذكور فلا حاجة الى التضريب بشيء مما
هذا البلغ لاجل التصحيح واما اذا انكسر نصيب طائفة او اكثر من البلغ المذكور
يحتاج الى التصحيح وتحصل ذلك البلغ من اصل المسئلة وبضرب
فيما يجب من عدد على مقتضى قاعدة التصحيح لما قياس ما اعطى من البلغ اولا
كثمن زوجات وست واسبع جدات على الترتيب هذه المسئلة من اثنين
وثلثين وانكسر نصيب الزوجات الثمن من هذا البلغ عليهن على طريق
المباينة فاضربنا الثمن في حصل ستة وتسعون منه تصح المسئلة كما ربع
من زوجات واسبع بنات وست جدات على الترتيب هذه المسئلة من اربعين
وانكسر من نصيب الطوائف واثنتين كلها منهم هذا البلغ على طريق المباينة
فاخذنا عدد رؤس كل واحد كما مر فنظرنا اثنتين بين اثنى عشر من الرؤس والذى
فوجدنا الاربعة موافقة للاثنتين بالنصف فضربنا نصف الاربعة في اثنتين

حصل اثنا عشر وبين هذا المبلغ وبين التسعة موافقة بالثلث فاضرب ثلث
التسعة في اثني عشر حصل ستة وثلثون فاضرب هذه في الحاصل في الاربعين
حصل الف ومائتان واربعون ومنه تخرج المسئلة قبل الاستواء وان علمت
الاجتماع الواقع بين ورثة الميت فاجمع بين اولئك اجناس الورثة
سواء كانوا من الابوة او البنوة او الاخوة وجدة
ان مسئلة من ابوة وبنوة عند وجود الابوة والبنوة او الاخوة والجدة
الباب يسكن في طريق الاطناب فنقول في المثال المذكور وهي ان يقال
ذهب بعض الورثة بعد قسمة التركة قبل القسمة الى دار الورثة فقتل او مات بعض ورثة
الاب آخر قبل القسمة وصار نصيب هذا الوارث فلم يخرج من ان يكون
ورثة الميت الذي من عداه من ورثة الميت الاول او الاول او على الاول او
يخرج من ان يبقى تغيير في القسمة او لا يبقى فان كان ورثة الميت الذي
من عداه من ورثة الميت الاول ولم يبقى في القسمة تغير فانه يقسم مجموع التركة
بينهم من عداه قسمة واحدة لعدم الفائدة في التكرار كما اذا ترك ابنين
وبنتا من امرأة واحدة ثم مات البنت ولم يخلف سوى ذلك الاخوة
لاب وام فانه يقسم مجموع التركة بين الباقين على السوية قسمة واحدة وان
مات احد البنين في هذه الصورة ولم يخلف سوى ذلك الاخوة وراثة
لاب وام فانه يقسم مجموع التركة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
قسمة واحدة واما اذا كان ورثة الميت الذي من عداه من ورثة الميت
الاول بكرا وقع تغيير في القسمة كما اذا ترك ابنا من امرأة وبنتا
من امرأة اخرى ثم مات احد البنات وخلف هؤلاء الاخ لاب وام
والاختين لاب وام وتصح هذه المسئلة من اثني عشر وكان جميع ورثة الميت
الذي هو بعض غير ورثة الميت الاول كما اذا خلفت زوجا وبنتا
من غير ذلك الزوج وامات ثم مات الزوج قبل القسمة وخلف امرأة و

ابوين ثم مات البنت قبل القسمة ايضا وخلف ابنين وجدة هي ام الام فاعلم
ان اول ما مات عن الجدة وخلفت زوجا واختين وتصح هذه المسئلة
من ثمانية وعشرين فالحاصل في كل من هذين الوجهين ان تصحح مسئلة
الميت الاول بالقواعد المتقدمة وتضرب سهام كل وارث من هذا التصحيح ثم
تصحح مسئلة الميت الذي بعده ايضا وتنظر بين ما في يد الميت الذي
من مسئلة الاول وبين التصحيح الذي اذا هو تصحيح مسئلة الميت الذي
بالاستقامة او الموافقة او المباينة ثم التصحيح الاول هنا بمنزلة اصل المسئلة
في باب التصحيح واعلم ايضا ان ما بمنزلة التصحيح والتصحيح هنا بمنزلة
التركة والمراد من الضرب هنا الضرب والتركة في باب التصحيح فاذا استقام
ما في يد الميت الذي من التصحيح الاول على التصحيح الذي فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم
فان كان بينهما موافقة ضرب وفق التصحيح الذي في التصحيح الاول والا ضرب
كل التصحيح الذي في الاول فالحاصل من كل واحد من الضربين يصح منه مسئلة
الميت الاول وان كان وارث الذي اكثر من وارث الاول فاذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من
ذلك المبلغ فاضرب سهام كل واحد من ورثة الميت الاول من تصحيح مسئلة
في المضروب الذي في التصحيح الذي على تقدير المباينة او وفقه على تقدير
الموافقة فالحاصل نصيبه من ذلك المبلغ فاضرب سهام كل واحد من ورثة
الميت الذي من تصحيح مسئلته في كل ما في يد الميت الذي على تقدير المباينة او
في وفقه على تقدير الموافقة فالحاصل نصيبه من ذلك المبلغ واذا مات
غائب من الورثة قبل القسمة او اربع او خمس فاجعل المبلغ الذي
هو صحيح مسئلة الميت الاول وان كان مقام تصحيح مسئلة الميت الاول
واجعل مسئلة الميت الذي ان كانت مقام مسئلة الميت الذي ثم انظر بين
ما في يد الميت الذي من ذلك المبلغ وبين تصحيح مسئلة الميت الذي واعمل
على ما ذكرنا وكذا الحال في الميت الرابع والخامس الى غير النهاية والله اعلم

ان تعدد الناسخ فقد يجوز بعد ذلك موت ورثة البيت الاول عن ورثة اخوي
كالمثال المذكور لوجه الاخير وقد يجوز بان يكون البيت الاخير ورثة البيت
الاول وان كان ورثة ان امكن التعصيل بذوي الارحام وهم
عدة اصناف الصنف الاول جد البيت وهم اولاد البنات وان علوا
وكورا كانوا او اناثا واولاد بنات الابن كذلك والصنف الثاني
البيت وهم الاجداد الفاسدون وان علوا واجداد الفاسدات
وان علوا والصنف الثالث جدا ابوي البيت وهم اولاد الاخوات
من اي جهة كن وان سفلوا ذكورا كانوا او اناثا واولاد بنات الاخوة من اي
جهة كانوا وان سفلن وبنو الاخوة لام وان سفلوا والصنف الرابع
جدة جدة الوالد صحيحا او فاسدا وجدة جدة الوالدة وان علا بشرط ان يكون
هم عمات البيت من اي جهة كن وان علا وان حال مطلقا وخالاته كذلك و
اولاد كل فريق وان سفلوا ذكورا كانوا او اناثا وبنات العم لاب وام او
لاب وان سفلت والصنف الخامس جدة جدة الجد فاسدة او جدة جدة
الجد فاسدة وهم اعمام ابي البيت لام وعماته من اي جهة كن وان حال وخالاته
كذلك وهم اعمام ام البيت من اي جهة كانوا وعماتها وخالاتها وخالاتها
كذلك واولاد كل فريق وان سفلوا ذكورا كانوا او اناثا وبنات العم لاب
البيت لابوين او لاب وان سفلت والصنف السادس جدة جدة الجد
او جدة جدة الجد وهم اعمام ابوي كل واحد من ابوي البيت وعماتهم و
اخوالهم وخالاتهم واولادهم وبنات العم لاب لابوين او لاب وان
سفلت اعلم ان ابوي البيت اربعة يستثنى من اب اب البيت
وام ابيه واب ام وام امه وكل واحد اعمام وعمات واخوال وخالات
الا ان اعمام اب اب البيت يفيد بكونهم لام مثل اعمام اب البيت في
الصنف الخامس وهكذا على ما وقع تفصيل اقسامهم في الاثر الصنف

الاول ثم اخ وعليه الفتوى ثم اخ لاب ثم اخ لام ثم اخ لاب ثم اخ لام ثم اخ لاب ثم اخ لام